

زيادة سكان الكويت 42 ألف نسمة

«المركزي»: 4,9 مليارات دينار قيمة الصادرات السلعية خلال الربع الثاني

الربع الرابع من العام الفائت، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الإرتفاع في أسعار التعليم من معدل نحو 119.6 إلى معدل نحو «+0.9%» 120.7. وتشير النشرة إلى استمرار ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع من نحو 1.770% في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو 1.857% في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 4.9%. بينما واصل المعدل الموزون للفائدة على القروض انخفاضه من نحو 4.832% إلى نحو 4.827% للفترة نفسها، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.1%.

وبلغ حجم ودايع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 37.144 مليار دينار، بارتفاع طفيف عن مستوى 36.852 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0.8%. وأخيراً، ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 39.252 مليار دينار، من نحو 38.670 مليار دينار في نهاية العام الفائت أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.5.

وكانت النشرة الإحصائية الفصلية يناير- مارس 2019 لبنك الكويت المركزي، أن بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك مثلاً، أن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 4.664 ملايين نسمة كما في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل رقم يزيد بنحو 42 ألف نسمة عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغ نحو 0.9%، وهي نسبة ستصل إلى نحو 3.6% فيما لو حسبت على أساس سنوي.

وتشير النشرة إلى أن الميزان التجاري، صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية، قد حقق في الربع الأول 2019 فائضاً بلغ نحو 2.384 مليار دينار. -14.6% عن مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت. وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال هذا الربع نحو 4.945 مليارات دينار، منها نحو 91.4% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية لا تشمل العسكرية نحو 2.562 مليار دينار كويتي.

البنوك أكبر قطاعات البورصة بالقيمة الرأسمالية 1,4 مليار دينار مساهمات الأجانب في قطاع المصارف

	2019/08/14	2018/08/09		2019/08/14	2018/08/09
	القيمة السوقية و.ك.	القيمة السوقية و.ك.		نسب الملكية	نسب الملكية
بنك الكويت الوطني	885,797,446	488,585,652	%13.51	%9.44	
بنك الخليج	111,148,460	11,481,688	%11.65	%1.46	
بيت التمويل الكويتي	370,909,932	165,467,737	%6.79	%4.27	
بنك الكويت الدولي	14,614,555	16,940,997	%4.77	%6.33	
بنك بوبيان	58,316,087	19,251,081	%3.37	%1.55	
بنك وربة	11,648,700	2,227,800	%3.01	%0.94	
بنك برفان	26,334,000	20,394,553	%2.85	%3.17	
البنك الأهلي المتحد	4,565,589	1,666,704	%0.62	%0.28	
البنك التجاري الكويتي	4,618,384	2,158,193	%0.46	%0.23	
البنك الأهلي الكويتي	647,019	508,418	%0.12	%0.10	
المجموع	1,488,600,171	728,682,823			

الكويت، وتقدر قيمة تلك المساهمات وفقاً لأسعار إقفال ذلك اليوم بنحو 1.489 مليار دينار، أو نحو 4.893 مليار دولار. وتلك المساهمات شملت كل البنوك المحلية العشرة وإن بتفاوت كبير في قيمة ونسبة تلك الملكيات. ولنا على كل المتوفى من البيانات حول ملكية الأجانب ملاحظتين، الأولى هي أن موقع بورصة الكويت ينشرها مرة واحدة في آخر يوم عمل من كل أسبوع ومصدرها بنك الكويت المركزي، ونعتقد أن من الأفضل نشرها عن كل يوم عمل حتى لو كانت تغطي الوضع في يوم العمل السابق له. ثاني الملاحظات هي أن ما ينشر هو فقط الملكيات الأجنبية في المصارف، وقطاع المصارف هو الأكبر أهمية والأكثر حساسية، ولا نرى مبرر في عدم نشر تلك الملكيات في الشركات الأخرى، والمعلومة حول الشركات الأخرى متوفرة لدى شركة المقاصة، وما لا يمنع القانون نشره حول الملكيات في قطاع المصارف، من المؤكد أنه قانوني لما عداه.

قطاع المصارف «10 بنوك محلية»، هو أكبر قطاعات البورصة الكويتية من ناحية القيمة الرأسمالية، وزنه ضمن قيمة كل شركات البورصة كما في الأرباع الماضي أكثر من نصفها، أو نحو 52.5% من مجمل القيمة. إلى جانب الوزن المرتفع، يتمتع قطاع المصارف بميزتين أخريين، الأولى هي إنضباطه ومهنية الرقابة عليه من قبل بنك الكويت المركزي، لذلك هو قطاع سليم وآمن، والثانية هو ارتفاع مستوى سيولته، فقد حظي بما يتناسب وقيمه الرأسمالية أو بنحو 52.4% من سيولة البورصة منذ بداية العام وحتى نهاية يوم الأربعاء الفائت. وقال تقرير «الشال» أنه أصبح القطاع أكثر هيمنة على شركات السوق الأول، والأكثر جذباً للإدراج في مؤشرات الأسهم العالمية، وعليه حظي بأعلى مستوى سيولة من أموال الاستثمار الأجنبي غير المباشر. فحتى الأرباع الماضي، بلغت نسبة مساهمة الأجانب في القطاع نحو 8%، وفقاً لآخر البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة

البورصة انخفضت 0,7% نهاية الأسبوع الماضي

تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 534.5 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3,5 نقاط ونسبته 0,7% عن إقفال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 105.5 نقاط أي ما يعادل 24.6% عن إقفال نهاية عام 2018.

قال تقرير إن أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفض المؤشر العام «مؤشر الشال». وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية

استحوذ الأفراد بقيمة 46.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

قطاع «المؤسسات والشركات» انخفض بنسبة 30% من الأسهم المُشترَاة

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80.5% للكويتيين، 14.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.8% للكويتيين، 12.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وما زالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 6.7% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية يوليو 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 23- % ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية يوليو 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يوليو 2019 نحو 15.527 حساباً أي ما نسبته نحو 4% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14.690 حساباً في نهاية يونيو 2019 أي ما نسبته نحو 3.8% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بلغت نسبته 5.7% خلال يوليو 2019.

مستحوذين بذلك على 76.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة «78.9% للفترة نفسها 2018»، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 422.254 مليون دينار، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة نحو 19% «15.2% للفترة نفسها 2018»، واشتروا ما قيمته 938.661 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 503.458 مليون دينار، أي ما نسبته 10.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة «10.2% للفترة نفسها 2018»، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدين شراءً بنحو 435.203 مليون دينار، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 5% «5.2% للفترة نفسها 2018»، أي ما قيمته 248.684 مليون دينار، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشترَاة نحو 4.8% «5.9% للفترة نفسها 2018»، أي ما قيمته 235.734 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً بنحو 12.949 مليون دينار.

شراءً وبنحو 436.558 مليون دينار. وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 25.6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة «21.5% للفترة نفسها 2018» و21.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة «21.1% للفترة نفسها 2018»، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 1.263 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 1.080 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 182.890 مليون دينار. وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة «13.9% للفترة نفسها 2018»، و6.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة «9.5% للفترة نفسها 2018»، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 339.206 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 326.043 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 13.164 مليون دينار. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 4.187 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 84.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة «84.6% للفترة نفسها 2018»، في حين اشترى أسهما بقيمة 3.765 مليار دينار

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2019/1/1 إلى 2019/7/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 46.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة «40.1% للأشهر السبعة الأولى 2018» و41.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة «38.8% للأشهر السبعة الأولى 2018». وبعاد المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2.288 مليار دينار، كما اشترى أسهما بقيمة 2.048 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 240.505 مليون دينار.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى انخفاض كل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 30.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة «30.6% للفترة نفسها 2018» و21.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة «24.4% للفترة نفسها 2018»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.485 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1.049 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد

بعد أسبوعين متتاليين من الخسائر

التفائل النسبي يسود الأسواق النفطية رغم تقليص آفاق الطلب العالمي



• استمرار عملية الرصد الفعال لاتفاق خفض الإنتاج

لكنه لا يمكن أن يتحقق أبداً من دون العمل الجماعي ووجود استراتيجية واضحة للعمل المشترك، مشيراً إلى تعزيز العلاقات بين البلدين. ولفت التقرير إلى الدور الروسي القوي والداعم لإعلان التعاون، الصادر عن منتهى منظمة أوبك والمستقلين، الذي يعمل بمنزلة منصة لـ4 دولة منتجة للنفط، للعمل معاً من أجل استقرار سوق النفط، منوهاً بأن روسيا لعبت خلال الاتفاقية التي تم توقيعها أواخر عام 2016 أدواراً استثنائية وداعمة للتوافق أثناء فترات التنفيذ والتشاور.

الروسي، لافتاً إلى اهتمام الشركات الروسية أيضاً بتوسيع عملياتها والقيام بمشاريع مختلفة في المملكة. وأضاف أن «المشاركة السعودية الناجحة والمستمرة في دورات منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي علامة على التطور المستمر في علاقات التعاون بين البلدين، حيث يعد هذا المنتدى نقطة مهمة أخرى في الروابط القوية بين منتجي ومصدري النفط الخام.

وسلط التقرير الضوء على الزيارة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى روسيا في عام 2017 ولقائه

اختتم كل من خام برنت والخام الأميركي تعاملات الأسبوع المنصرم على مكاسب، بعد أسبوعين متتاليين من الخسائر بفعل حالة من التفاؤل النسبي، بانحسار مخاوف الركود وتباطؤ النمو العالمي، ذلك بعد إرجاء تنفيذ الولايات المتحدة حزمة جديدة من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، ما كان يندب بضاعة حاد في وتيرة الحرب التجارية بين البلدين. وتماست الأسعار نسبيًا بسبب إجراءات البنوك المركزية لتخفيف الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الكبرى، فيما تتمسك دول «أوبك» بالتعاون مع الحلفاء من خارج المنظمة بخطة تنفيذ المعروض النفطي، في ضوء توقعات بتجدد وفرة الإمدادات في العام المقبل، مع وجود مؤشرات على تباطؤ الطلب العالمي جراء نزاعات التجارة.

طاقة الرياح تطفئ «شعلة» الغاز البريطاني

مستقبل غامض ينتظر الغاز الطبيعي في بريطانيا، إذ تتوقع شركات الغاز الطبيعي في بريطانيا تراجع الطلب على إنتاجها مع زيادة إنتاج الكهرباء باستخدام طاقة الرياح. وتراجعت حصة محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز الطبيعي من إجمالي إنتاج الكهرباء في بريطانيا إلى 19%، في حين إن متوسط حصة هذه المحطات خلال أيام العمل في الأسبوع الحالي كان 46%. وتبلغ حصة محطات الرياح 37% وحصة محطات الغاز 3.2% فقط خلال التشغيل اليومي، وأشارت وكالة «بلومبيرغ» للأنباء إلى أن متوسط تدفق الغاز الطبيعي في بريطانيا بلغ 132 مليون متر مكعب يوميًا في حين إن متوسط التدفق خلال الأيام العشرة الماضية كان 146 مليون متر مكعب يوميًا. ونجحت اسكتلندا وهي أحد أقاليم بريطانيا، في إنتاج كهرباء من الرياح تكفي لتلبية الاحتياجات المنزلية، ووصلت الطاقة الإنتاجية لمزارع الرياح فيها خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 9.8 ملايين ميغا واط، بما يكفي لتغطية احتياجات نحو 4.47 ملايين منزل، في حين إن إجمالي عدد المنازل في اسكتلندا يبلغ نحو 2.6 مليون منزل فقط. وفي وقت سابق، أكدت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية أنه للوصول إلى ارتفاع 1.5 درجة مئوية في درجات الحرارة فقط يجب خفض استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 75% بحلول 30 عامًا.

ويتعارض النمو الكبير في مشاريع بناء أنابيب وموانئ الغاز الطبيعي مع مساعي تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ، وفق تحليل جديد بشأن الاستثمار في الغاز الطبيعي الذي بات الوقود المفضل للعالم.

وترى منظمة «مراقبة الطاقة العالمية» أن عذ الغاز الطبيعي جسرا نحو مصادر الطاقة المتجددة، أمر يتناقض تماما مع الحقائق. ويجري حاليا إنشاء أو التخطيط لإنشاء أكثر من 200 ميناء للغاز الطبيعي المسال في العالم، خصوصا في أميركا الشمالية، بتكلفة 1.3 تريليون دولار «1.15 تريليون يورو». والتزمت الدول بموجب اتفاقية باريس عام 2015 بالحد من ارتفاع درجات الحرارة في العالم، لتكون أقل بكثير من درجتين مئويتين، ويوضع سقف أكثر أمانا عند درجة مئوية ونصف إن أمكن. وبحسب الرابطة الدولية للطاقة، ارتفع استهلاك الغاز بنسبة 4.6% عام 2018 وحده، ليشكل نحو نصف الزيادة العالمية في الطلب على الطاقة، وأرجعت هذه الزيادة الضخمة إلى زيادة الإنتاج بشكل كبير في الولايات المتحدة والطلب الصيني الهائل على بدائل الفحم.

أعلى مستوياتها، والبلدان المشاركة أظهرت التزاما جيدا وورغبة في التعاون الجماعي على نحو فعال ومنمفر.

وأشار إلى استمرار عملية الرصد الفعال لاتفاق خفض الإنتاج من قبل لجنة المتابعة الوزائية واللجنة الفنية المشتركة مع تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى كل مؤتمر واجتماع وزاري أو فني.

وكشف البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الأخير لـدول «أوبك» والمستقلين عن دعم والتزام جميع الدول المشاركة في «إعلان التعاون» من أجل البناء على النجاح الذي تحقق في السابق، حيث أبدوا مشروع نص «ميثاق التعاون» ورفع المستوى مع الالتزام الطوعي الكامل لتمكين الحوار الاستباقي المستمر بين البلدان في «إعلان التعاون» على المستويين الوزاري والتقني.

وذكر التقرير أن «ميثاق التعاون» يمثل علامة جديدة على طريق الجهود المبذولة من جميع الدول لتطوير التعاون بين الدول المشاركة وتوفير شكل أكثر واقعية لطموحات التنمية المستقبلية وتطوير فرص

المشاركة المتكاملة.